قال الكسائي: وما كان على أفعل صفة نحو أحمر، (إذا سمي بأحمر وما أشبهه أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي لا يكون نعتاً، هذا رأي الأخفش.

وقد أيده المبرد قال: ولا أراه يجوز في القياس غيره)[1].

واصفر وأبلغ واحدب فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة سميت به أو لم تسم: فإن كان أفعل اسماً نحو أحمد وأفلح واسلم انصرف في النكرة.

أما الصفة فلا خلاف في ترك صرف معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال.

قال أبو الحسن في كتابه الأوسط: وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو آدم وآخر وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة، قال: والقياس أن ينصرف في النكرة فهذا نص بما ذهب إليه سيبويه.

قال أبو زيد في لغاته: قلت للهذلي: كيف تقول للرجل له عشرون عبداً كلهم أحمر؟ فقال: له عشرون أحمر. قال: فقلت له: فكيف تقول إذا كان يقال لهم أحمد؟ فقال: له عشرون أحمداً.

ويسأل أبو العباس: ما بال أحمد مخالف لأحمر؟.

ويحاول إيجاد الإجابة فقال: من قبل أن أحمد وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه (من كذا) فإن ألحقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه قد صار نعتاً كأحمر وذلك قولك مررت برجل أحمد من عبد الله وأكرم من زيد[2].

---

(1) المقتضب 2/312.
(2) المقتضب 2/311.